مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (19) عدد (4) 2023

مظاهر الاقتصاد الرقمي لماليزيا في الالفية الثالثة
مع اشارة خاصة للعراق

أ.د. عاطف لافي مرزوك السعدون

م . د. فاضل نعمه طاهر الصريفي

fadeln.alsarifi@uokufa.edu.iq

المستخلص

لقد أدى النمو السريع الى تصاعد وتيرة التحول الاقتصادي في ماليزيا من اقتصاد كثيف العمال إلى اقتصاد كثيف اللإبتكار. ثم دمج هذا الهدف في رؤيتها الطويلة إلى الأمام 1991، والذي يهدف إلى تحقيق مستوى دخل مرتفع بحلول عام 2020. بينما أبلت ماليزيا بلاءً حسناً خلال العامين الماضيين فيما يتعلق بالإصلاح الهيكلي، فكانت هناك العديد من المناطق التي لاتزال تتطلب إهتماماً إذا ما رغب هذا البلد في تحقيق هدفه، لذا أكدت السياسة الوطنية للعلوم والتكنولوجيا (2013–2020) على توليد واستخدام المعرفة، وتنمية المواهب وتنشيط الإبتكارات في مجال الصناعة، وتحسين إطار الحوكمة، فيما يتعلق بالعلوم والتكنولوجيا والإبتكار في دعم هذه المرحلة، ومع ذلك فإن العديد من القضايا في المراحل السابقة كانت قد أُقرّت في سنوات سابقة، ولكنها لم

تتحقق، أصبحت حاضرة في هذه المرحلة التي تشتمل على قضايا نشر التكنولوجيا ومساهمة القطاع الخاص في البحث والتطوير والإبتكار والتسويق والرصد والتقييم.

حققت ماليزيا نقلة نوعية في الاقتصاد الرقمي من خلال الإعتماد على الإستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشريطة بعد أن تم وضع سياسات واستراتيجيات تشجع الإبتكار وتحفز البحث والتطوير، وبذلت مجهودات لتطوير التعليم. فماليزيا تشهد اليوم تصاعداً في زيادة القيمة المضافة، وهي تركّز حالياً على جذب صناعة التقنيات العالية، إذ نجحت في التحول من دولة زراعية بدائية إلى دولة متقدمة، بل ومن أهم البلدان المصدرة للثقافة العالية.

يمكن تبرير العودة السريعة إلى النمو الإيجابي الذي بدأ منذ عام 2010 ببرامج التحفيز التي تبنتها الحكومة الماليزية منذ ذلك الوقت، فقد قامت وزارة التنمية البشرية ووزارة العلوم الماليزية في تحقيق الرؤية الوطنية في بناء اقتصاد صناعي جديد (رقمي).

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (19) عدد (4) 2023

Aspects of Malaysia's digital economy in the third millennium With special reference to Iraq

A . Dr . : Atef Lafi Marzouk Al-Saadoun **M . Dr . : Fadel Nehme Taher Al-Suraifi**

fadeln.alsarifi@uokufa.edu.iq

Abstract

Rapid growth has accelerated Malaysia's economic transformation from a labor-intensive to an innovation-intensive economy. He then incorporated this goal into its Long Forward Vision 1991, which aims to achieve a high income level by 2020. While Malaysia has done well over the past two years in terms of structural reform, there are many areas that still require attention if the country is to Achieving its goal, so the National Science and Technology Policy (2013-2020) emphasized the generation and use of knowledge, talent development, stimulation of innovations in the field of industry, and improvement of the governance framework, with regard to science, technology and innovation in support of this stage, however, many issues in the previous stages It had been approved in previous years, but it was not

Achieved, became present at this stage, which includes issues of technology diffusion and the contribution of the private sector in research and development, innovation, marketing, monitoring and evaluation.

Malaysia has achieved a quantum leap in the digital economy by relying on investment in information and communication technology, provided that policies and strategies that encourage innovation and stimulate research and development have been put in place, and efforts have been made to develop education. Today, Malaysia is witnessing an increase in added value, and it is currently focusing on attracting the high-tech industry, as it has succeeded in transforming from a primitive agricultural country into a developed country, and even one of the most important countries that export high culture.

The rapid return to positive growth that began in 2010 can be justified by the stimulus programs adopted by the Malaysian government since that time. The Ministry of Human Development and the Malaysian Ministry of Science have pursued the national vision of building a new industrial (digital) economy.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (19) عدد (4) 2023

المقدمة :

تُعدّ ماليزيا من البلدان ذات الموارد الطبيعية المحدودة نسبياً، مثل الزيوت والأخشاب والقصدير، وتبلغ مساحتها (329.750)كم^2، وعدد سكانها حوالي 32.365.999 نسمة، في عام 2021، والتي تشكل نسبة 0.42% من إجمالي عدد سكان العالم(*)

ويعد المجتمع الماليزي – حتى أواخر الستينيات من القرن الماضي – مجتمعاً زراعياً بالكامل، بمعدلات تنمية بشرية واقتصادية متدنية، ولم يبق على هذا الحال، حيث تبنت الحكومة الماليزية إستراتيجية وطنية لبناء اقتصاد صناعي يعتمد على المعرفة وتطوير القدرات الفنية لليد العاملة الماليزية، وعملت على فتح الأسواق الماليزية للإستثمارات الخارجية بتحول الاقتصاد الماليزي من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد صناعي متقدم يعتمد على المعرفة الرقمية (Digital Knowledge)، وبفضل هذه السياسة التي دعمتها آليات تطوير القدرات والمهارات البشرية من خلال تطوير آليات التربية والتعليم، وتأسيس معاهد بحوث علمية، ومؤسسات تدريب مهنية، ليرتفع إجمالي الناتج القومي ليصل إلى 84.6 مليار دولار في عام 2007، بزيادة قدرها 6.04% من عام 2006.[1]

ولقد أثبتت ماليزيا قوتها الاقتصادية على مستوى العالم من خلال تجربتها الفريدة والتحاقها بالنمور الآسيوية الأربع (كوريا الشمالية – كوريا الجنوبية – الصين – تايوان، ثم المستعمرات البريطانية هونغ كونغ وسنغافورة). وألزمت نفسها بالإنتقال إلى مصافي الدول الصناعية، فأصبحت صادرات البلاد المحرّك الرئيس للنمو.[2]

وقد اثبتت ماليزيا – مثل اليابان وبقية الدول – (النمور الآسيوية) إستراتيجية النمو المعتمد على التصدير، واستفادت من التدفقات الكبيرة لرأس المال الأجنبي من ثمانينات القرن الماضي. وأصبحت مصدراً دولياً لعدد كبير من المنتجات الألكترونية، ولكنها لم تقتصر على ذلك فقط، بل تنوعت صادراتها لتشمل زيت النخيل ، والأخشاب، المطاط، الفلفل، الكاكاو، الموارد الكيميائية، المنتجات المطاطية، المفروشات الخشبية. تُصنَّف ماليزيا من الدول العشرين الأولى من التجارة الدولية.[3]

لقد وضعت ماليزيا خططاً للقضاء على الفقر المدقع، فانخفض معدل الفقر إلى 2.5% عام 2010، ثم إلى 0.4% عام 2015. ونجحت ماليزيا في تقليص الفوارق في الدخول، بعد أن كانت تلك الفوارق سبباً في التوترات بين المجموعات العرقية. وقد حققت ماليزيا ذلك من خلال تحقيق

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (19) عدد (4) 2023

المستوى المعاشي لأصحاب الدخول المنخفضة. أما فيما يخص سياسة التوزيع، فقد استطاعت أن تدمج الفئات الفقيرة المتواضعة والعمالة الأجنبية في النسيج الاقتصادي والإجتماعي من خلال رفع دخولها وجني ثمار رفع الكفاءة الاقتصادية، وانعكس ذلك إيجابياً على المواطنين في تحسين نوعية حياتهم في توفير الضروريات من الغذاء والعلاج والتعليم والأمن، وكان أول المستفيدين من هذا النمو الاقتصادي هم الفقراء والعاطلون عن العمل والمرضى والمجموعات العرقية التي كانت التي نالها التهميش الفقر في المجتمع الماليزي والأقاليم الأقل نمواً.[4]

يعيش المواطنون الماليزيون نمط حياة أكثر ثراءً مقارنة بنظرائهم من البلدان ذات الدخل المرتفع مثل المكسيك وتركيا والبرازيل. ويرجع ذلك إلى ضريبة الدخل القومية المنخفضة، إنخفاض تكلفة الغذاء المحلي، إنخفاض وقود النقل، وانخفاض أسعار الضروريات المنزلية، الرعاية الصحية الحكومية المدفوعة بالكامل، وتكاليف الرعاية الإجتماعية الشاملة المجانية مع التحويل النقدي المباشر.[5] مع دخل تصل قيمته إلى 28.681 دولار للفرد الواحد، أو 10.620 دولار أمريكي (الإسمي). تُعتبر ماليزيا ثالث أغنى بلد في جنوب شرق آسيا بعد دولة سنغافورة وبروناي.[6]

كذلك تتمتع ماليزيا باقتصاد سوقي صناعي حديث، الذي يعد نسبياً إقتطاعاً مفتوحاً من الدولة.[7][8]

أولاً: طبيعة الاقتصاد في ماليزيا:

وقبل الحديث عن ماليزيا الإسلامية حديثة العهد في التنمية والتطور، لابد علينا من الإطلاع على الإمكانات بكل أبعادها، التي يتمتع بها هذا البلد الذي استطاع أن يحقق الإنجازات على مختلف الأبعاد، بوجود قيادة سياسية حاذقة إستطاعت أن تسير بماليزيا نحو طريق التقدم والرقي، ولتأخذ موقعها المميَّز بين دول العالم، والتي استطاعت تحقيق تنمية متقدمة يشار لها بالبنان، على الرغم من مرورها بتجربة إستعمارية مريرة، ولكنها إستطاعت النهوض والسير بطريق التنمية.

فلها من الموارد الطبيعية والحيوانية ما يؤهلها أن تكون غنية بمواردها الزراعية مثل (المطاط، الأرز، الجوز، فول الصويا، نخيل الزيت، والكوبرا وقصب السكر والتوابل). أما الثروة الحيوانية، فهي محدودة وتحتاج إلى عناية لتنميتها التي تمثل الآلاف من الأبقار والجاموس والماعز والأغنام.[9]

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (19) عدد (4) 2023

أما غابات ماليزيا، فتغطي مساحات واسعة تقدر بحوالي ثلاثة أرباع مساحتها، فهي تحتل مركزاً متقدماً في دول آسيا (المركز السادس في إنتاج الأخشاب)، وتصدر كميات كبيرة منه إلى الخارج، ومن هذه الأنواع (الخيزران) الذي يدخل في صناعة الكراسي.

كذلك تمتلك من المعادن (القصدير، الحديد، البوكسايت، الذهب، النحاس، النيكل، الفوسفات)، بالإضافة إلى إنتاجها كميات من (النفط والفحم). فتتصدر ماليزيا دول العالم في إنتاج القصدير، حيث تنتج سنوياً حوالي 65 ألف طن، وهو ما يوازي نحو 36% من الإنتاج العالمي.

وفي الصناعة، فقد تقدمت ماليزيا بخطى حثيثة، وهي جزء أساسي في عملية التنمية. وأهم هذه الصناعات صهر القصدير، وتصنيع المطاط ونشر الخشب وطحن الكوبرا وعمل الخزف والإسمنت والأثاث،بالإضافة إلى مصانع المنسوجات ومعامل الكيمياويات والأسمدة والصابون.[10]

كل هذه الموارد والإمكانات التي تمتلكها ماليزيا شقت طريقها نحو التنمية، وكسرت طوق التخلف، وأصبحت في مصافِ الدول المتقدمة. فكان تركيزها للحافز الاقتصادي والنظام المؤسسي ركيزة التعليم، ركيزة الإبتكار والإبداع، وأخيراً ركيزة تكنولوجيا المعلومات والإتصالات، من خلال رأس المال البشري، الذي يُعتبر من أهم المكونات التي يرتكز عليها رأس المال الفكري. فقد نجحت ماليزيا في تأسيس نظام تعلمي قوي، ساهم في عملية التحول الاقتصادي من قطاع تقليدي زراعي إلى قطاع صناعي حديث، إلى استثمارها في تكنولوجيا المعلومات والإتصالات لتهيئة بيئة تمكينية لاقتصاد جديد. وشددت ماليزيا على التعلم وأعدته وسيلة مهمة للتطوير. وأصبح اليوم النظام التعليمي موجّهاً حسب إحتياجات البلد. فالإحتياجات هي التي تحدد نمط التعلم.[11]

ومن هنا قامت ماليزيا لدرء الهوّة التي كانت تعاني منها. لذا يعد اقتصادها رابع أكبر اقتصاد في جنوب شرق آسيا.[12] فهو يحتل المرتبة 38 في العالم من حيث الأداء الاقتصادي. إن إنتاجية العمل الماليزية أعلى بكثير من نظيرتها من بلدان الجوار، مثل تايلاند أو أندونيسيا أو الفليبين أو ڤيتنام، ويرجع ذلك إلى الكثافة العالية للصناعة القائمة على المعرفة، واعتماد أحدث التقنيات للتصنيع والاقتصاد الرقمي. فتبعاً لتقرير التنافسية العالمية 2017، كان الاقتصاد الماليزي الاقتصاد التنافسي في المرتبة 23 على مستوى العالم خلال المدة 2017-2018.[13]

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (19) عدد (4) 2023

ويعد اقتصاداً قوياً ومتنوعاً للغاية، حيث بلغت قيمة صادرات منتجات التكنولوجيا الفائقة ما قيمته 57.258 مليار دولار أمريكي في عام 2015، وهو ثاني أعلى معدل بعد سنغافورة في بلدان آسيا.[14]

لهذا يمكن القول أن إنتاج زيت النخيل أمراً حيوياً لاقتصاد ماليزيا، وهي ثاني أكبر منتج للسلعة في العالم بعد أندونيسيا. مجلس زيت النخيل الماليزي (MPOB)[*]. تنتج صناعة زيت النخيل في البلاد حوالي 90 مليون طن، بما في ذلك عناقيد الفاكهة، وجذور النخيل الزيتية، وسعف النخيل الزيتي، وكذلك زيت النخيل.

وفي عام 2010 إستجاب مجلس زيت النخيل الماليزي للمخاوف بشأن التأثير الإجتماعي والبيئي لزيت النخيل، وتعهدت الحكومة الماليزية بالحد من التوسع في مزارع زيت النخيل من خلال الإحتفاظ بنصف أراضي البلاد، على الأقل، (كغطاء غابوي).[**]

ويُتوقع أن ينخفض إنتاج زيت النخيل في ماليزيا إلى أقل من 18 مليون طن خلال عام 2021. ووفقاً لما ذكر. (نجيب وهاب)*** الرئيس التنفيذي لجمعية زيت النخيل الماليزي، وهي نقابة للمزارعين تمثل 40% من مساحة حقول النخيل، هذا الإنخفاض يمثل ما نسبته 6% على الأقل عن العام الماضي، وهو أدنى مستوى سنوي منذ 2016، يضيف (نجيب) بأن الإنتاج سيستمر بالتناقص حتى نهاية عام 2021، ومن المرجّح أن يظل ضعيفاً في الربع الأول من عام 2022.[15] ويعود هذا الإنخفاض في الإنتاج إلى النقص الحاد في عاملَيْ الحصاد المهره، مما سبب في تعفن العناقيد الطازجة على الأشجار، مما منع المزارعين من الإستفادة من الإنتعاش القياسي لمحاصيل النخيل.

وماليزيا هي أكبر مصدر لزيت النخيل في العالم، بعد أن صدّرت 18 مليون

طن من منتجات زيت النخيل عام 2011 إلى الهند والصين وباكستان، والإتحاد الأوربي، والولايات المتحدة الأمريكية، وهي أول المستوردين لزيت النخيل الماليزي.[16]

ويعد زيت النخيل هو ثاني أهم سلعة تصديرية في الدولة بعد البضائع الألكترونية، ومن المفترض أن يصل هذا الزيت النباتي في هذا العام إلى قيمة تصديرية تبلغ نحو 22 مليار رنجيت ماليزي، وعلى أية حال، فإن الدولة المجاورة لماليزيا – أندونيسيا – توشك أن تحلّ محلها ماليزيا في ريادة العالم.[17]

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (19) عدد (4) 2023

أما الأجور في ماليزيا، فموقعها في منطقة يكون نمو الأجور بها واحداً من أغلى معدلات النمو بالعالم. أنظر الشكل رقم (21)، وفي إطار تحديد الحد الأدنى الجديد للأجور. إستعرضت الحكومة توصيات المجلس الإستشاري الوطني للأجور، واعتمدت توازناً لمراعاة مصالح أصحاب العمل والعمال، فضلاً عن الاقتصاد الوطني،

والشكل (22) يمثل ذلك. وقد جاء تبنّي سياسة المهارات بأثر إيجابي على سوق العمل الذي وصل إلى مرحلة التوظيف الكامل في تسعينات القرن الحادي والعشرين، بمعدل بطالة يقارب 5.2% عام 1996.[18]

إستطاعت ماليزيا – خلال فترة قصيرة من الزمن – أن تصنع لنفسها نموذجاً رائداً في مواجهة ظاهرة البطالة والقضاء على آثارها السلبية.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (19) عدد (4) 2023

الشكل (1) الأجور في ماليزيا

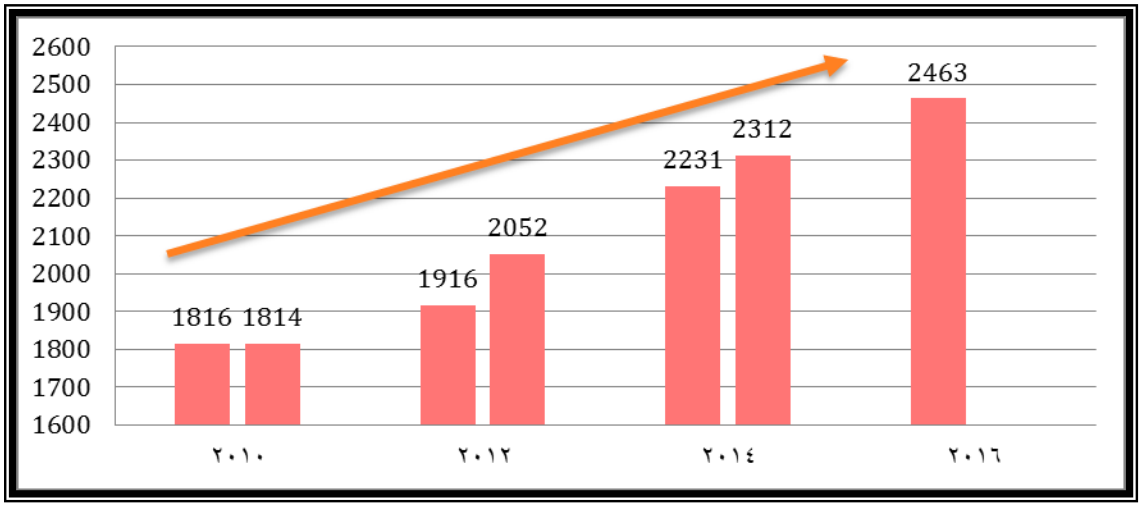

الشكل (2) أدنى الأجور في ماليزيا

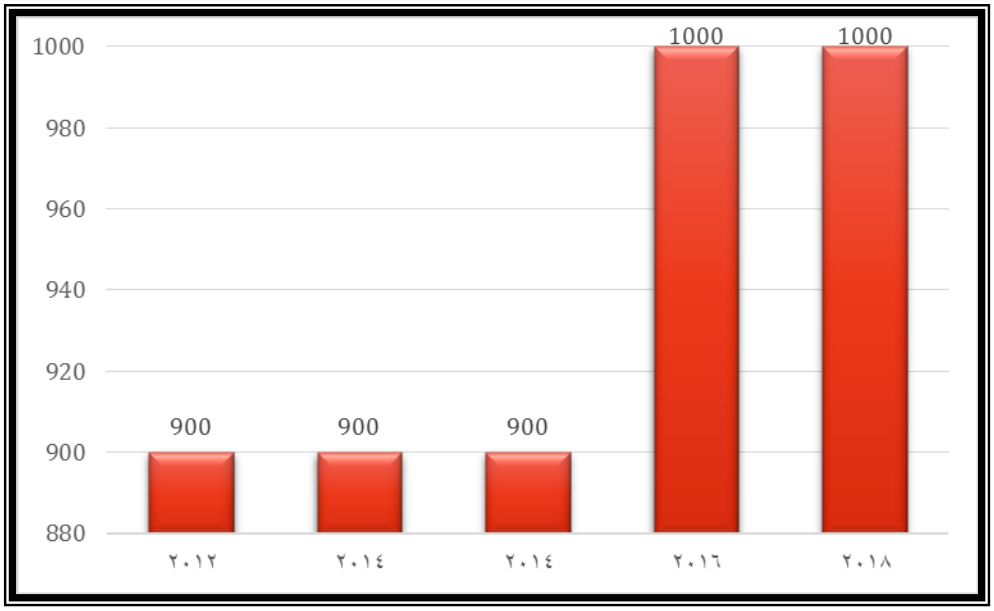

المصدران: من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات البنك الدولي

ملاحظة: الأرقام الموجودة هي بالعملة الماليزية (الرنجيت MYR)

على الرغم من السياسات الحكومية لزيادة دخل الفرد من أجل تسريع التقدم نحو بلد مرتفع الدخل بحلول عام 2020، فإن نمو الأجور في ماليزيا كان بطيئاً للغاية، متخلفاً عن معيار منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. لذا دعا صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لإصلاحات الهيكلية والإبتكار

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (19) عدد (4) 2023

الداخلي لنقل البلاد إلى قمة سلسلة القيمة في التصنيع، ومن أجل السماح لماليزيا بالهروب من مصيدة الدخل المتوسط الحالية، نظراً لاعتماد إيرادات الحكومة المركزية الكبيرة على صادرات النفط، كانت تقلبات العملة شديدة للغاية وبشكل ملحوظ، وخاصة من خلال وفرة العرض وانهيار أسعار النفط عام 2015. ومع ذلك صعّدت الحكومة التدابير من أجل زيادة الإيرادات من خلال فرض ضريبة على المبيعات والخدمات بمعدل 6%.[19]

إصلاحات مهاتير محمد (رؤية عام 2020):

يُعد مهاتير محمد أحد أنجح رؤساء الوزراء في التأريخ الماليزي، وقد بدت على مهاتير علامات القيادة والنجاح منذ صغره.

كان طبيباً ناجحاً قبل أن يصبح سياسياً، عقب انضمامه لحزب منظمة الملايو الوطنية المتحدة، ثم ترقّى في المناصب السياسية من عضو برلمان وحتى وصوله لرئاسة الوزراء خلال مدة حكمه الممتدة طوال اثنين وعشرون عاماً، كافح من أجل حقوق شعب الملايو والدول النامية، واتبع السياسات التي ساعدت على إزدهار الاقتصاد، وأتاح فرص التعليم لجميع أبناء الشعب الماليزي.

إن الإنجازات العديدة التي حققها مهاتير، جعلت منه أحد أكثر الشخصيات تأثيراً في التأريخ الماليزي.

ومن هذه الإنجازات التي قام بها مهاتير هي رؤية Wawasan (واواسان) 2020، وتعني نهضة بلدهم وتقدمه، ومعناها باللغة العربية رؤية أو تطلّع أو المضي قُدُماً. بمثابة خطة إستراتيجية لماليزيا تستهدف أن تكون دولة متقدمة بحلول عام 2020.

وسنسعى لتسليط الضوء على رؤية رئيس الحكومة الماليزية (رؤية 2020)، وكان من أبرز جوانبها ما يأتي:[20]

1- لابد من الإعتماد على القطاع الخاص كمحرك أول للتقدم والنمو الاقتصادي، ولكن على الرغم من كل التحديات لم يتمكن القطاع الخاص أن يستجيب لهذا الغرض، وخصوصاً في السنوات الأولى لهذه الستراتيجية، إلا أنه خلال السنوات الثلاث الأخيرة من عقد الثمانينات، إستطاع القطاع الخاص الإنتعاش، وبدأت إستجابته، حيث بلغ معدل النمو عام 1988 نحو 8.8%، وارتفع في عام 1989 ليصبح 9.8%.[21]

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (19) عدد (4) 2023

2- تقليص الدولة لدورها في مجالات الإنتاج الاقتصادي، ولكن ليس بشكل كلي، فلا يمكن أن تتخلى عن دورها ومسؤولياتها في المراقبة ووضع أُطُر العمل القانونية من أجل التنمية الإجتماعية والاقتصادية السريعة.

3- على الحكومة تخفيف اللوائح وعدم المغالاة في قوانينها، على الرغم من أنّ لها أثراً أساسياً في كيفية حكم المجتمع الذي يُعدّ الاقتصاد جزءاً منه.

4- الإستمرار في الخصخصة كإحدى الركائز الأساسية في الرؤية الوطنية، على اعتبار أن تلك الإستراتيجية التي تقوم على اعتقاد أيديولوجي، بل تهدف – بصفة خاصة – إلى دعم المنافسة والفعالية وخفض العبء المالي عن كاهل الحكومة، والإسراع بتحقيق الأهداف الصناعية الوطنية، والإهتمام بمصالح العامة، وضمان حصول الفقراء على الخدمات الأساسية، مع ضمان جودة الخدمات المقدمة، وتجنب ممارسات الإحتكار غير المنتجة.

5- الإسراع في بناء وتنمية القطاع الصناعي، بالإعتماد على العمالة الوطنية، مع معالجة نقاط الضعف. ففي عام 1988 شكلت الصناعة الألكترونية والكهربائية والنسيج، وكان المصدر منها 63% من الصادرات المصنعة، لذا وَجَب التنويع في هياكلها الاقتصادية .

6- على الحكومة إيجاد نُظم مناسبة لدعم مستوى الخبرة الإدارية والتكنولوجية في القطاع العام، مع دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إذ هما الأسس المهمة لهذا المستقبل الصناعي، والحكومة ملتزمة إلتزاماً كاملاً بتطويرها.

7- تنويع الصادرات بالاضافة الى تنويع أسواق التصدير، وإيجاد أسواق جديدة تختلف عن الأسواق التقليدية هو السبيل لدعم النمو.

8- على الدولة جذب الإستثمارات الأجنبية لدورها في الإسراع بتنمية القطاع الصناعي.

تستهدف رؤية 2020 الوصول بمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي إلى خمسة عشر ألف دولار بحلول عام 2020.[22]

لقد أدى توفر التعليم الجيد والبنية الأساسية والمهارات البشرية إلى جعل ماليزيا واحدة من أبرز الوجهات الإستثمارية لعمليات التصنيع الدولية، وقد جذبت ماليزيا ما يزيد عن خمسة آلاف شركة أجنبية من أكثر من أبعين دولة لتباشر أنشطتها على الأراضي الماليزية، وقد وسعت العديد

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (19) عدد (4) 2023

من هذه الشركات ونوّعت من نطاق عملياتها، مما يعكس ثقتها في ماليزيا كموقع مناسب لمشوعاتها وأعمالها.[23]

تدل خطة ماليزيا 2020 والتي تقوم على فكرة أن تصبح ماليزيا بحلول هذا التأريخ دولة مكتملة البنيان الصناعي، على أنها نقطة شديدة الطموح، ولكن تحقيق ماليزيا نمواً بنسبة 6.7% في الفترة 1970 إلى 1990، وبنسبة 7.1% في الفترة من 1991 إلى 2000.[24]

أما التحديات التي واجهها (مهاتير محمد)، فقد إتخذ خطوات لتحقيق الإزدهار الاقتصادي والإستقرار السياسي والتضامن الإجتماعي، ومن أبرزها:[25]

أ- إقامة مجتمع موحد ومرتبط ويمتلك رؤية مشتركة.

ب- بناء مجتمع حر وواثق من نفسه.

ج- بناء مجتمع ديمقراطي ناضج ومتسامح يكون نموذجاً للدول النامية.

د- إنشاء مجتمع منفتح على جميع الأديان والأعراق، والسماح لها في ممارسة عاداتها وثقافاتها وطقوسها الخاصة تحت ولاء الوطن.

هـ- إنشاء مجتمع علمي متقدم متميز بديناميكية عالية في التعامل مع المتغيرات في المستقبل.

و- إيجاد مجتمع ماليزي متراحم ونشر ثقافة التكامل والتراحم.

ز- إقامة مجتمع عادل يتمتع بتوزيع المنافع ومكاسب التطور بشكل عادل.

ح- إقامة أمة مزدهرة اقتصادياً تتمتع بالفعالية والنشاط والقدرة على المنافسة.[26]

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (19) عدد (4) 2023

الشكل (3)الناتج المحلي الإجمالي – ماليزيا (GDP)

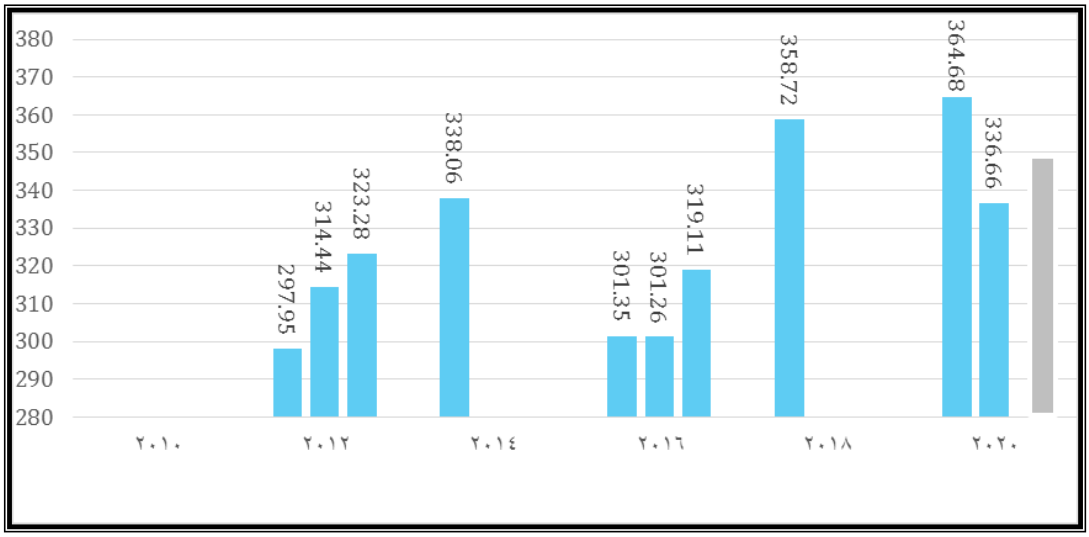

المصدر: البنك الدولي: الاقتصاد الدولي.

الجدول (1) نسبة مساهمة بعض القطاعات المشاركة في الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا

Malaysia	الحالي 2022	السابق 2020	وحدة	السنة
الناتج المحلي الإجمالي	336.66	364.68	مليار دولار	2020
الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد	10616.69	11391.69	دولار	2020
الناتج المحلي الإجمالي من الخدمات	190435.00	189890.00	مليون – MYR(*)	2021
الناتج المحلي الإجمالي من التعدين	20934.00	2992.00	مليون – MYR	2021
الناتج المحلي الإجمالي من التصنيع	81907.00	81699.00	مليون – MYR	2021
الناتج المحلي الإجمالي من البناء	11815.00	12589.00	مليون – MYR	2021
الناتج المحلي الإجمالي من الزراعة	27464.00	24130.00	مليون – MYR	2021
معدل نمو الناتج المحلي السنوي	3.6-	1.9-	في المئة	2021
معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي	4.5	16.1	في المئة	2021

(*)MTR: رمز العملة الماليزية (الرينغت) , الرينغت مقابل الدولار يساوي 0.21 يعني دولار واحد = 4.76

المصدر: كورنيل وإنسياد: مؤشر الإبتكار العالمي: الإبتكار في العالم، 2020- 2021 – 2022.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (19) عدد (4) 2023

إستطاعت دول جنوب شرق آسيا – ومن ضمنها ماليزيا – من خلال السياسة التصديرية، التوسع في الصادرات الصناعية التحويلية، إذ أن التوسع في الصادرات من السلع تامة الصنع تعمل على تحفيز الأداء التصديري في ماليزيا، والحقيقة التي جاءت بها النهضة الاقتصادية لدول جنوب شرق آسيا لا تدعم كثيراً فكرة السوق الحرة، لذلك نجد أن الإنتاج وهيكل الصادرات لم يترك للسوق الحرة، ولكن كان نتيجة تدخل حكومي محكم التخطيط.[27]

إنّ ظهور المناطق الحرة الصناعية للتصدير والإنتاج التجاري كان نتيجة لعدة إستراتيجيات متبعة من طرف هذه الدول، لزيادة النمو في الصادرات الصناعية، وتسهيل تصديرها إلى العالم.[28] وبدأت ماليزيا باعتماد سياسة صناعية لإحلال الإستيرادات، حتى بدأت مرحلة التصنيع الموجّهة نحو التصدير في ماليزيا من خلال إدخال قانون حوافز الإستثمار، ثم تمديد الإمتيازات الضريبية والرسوم الجمركية على الصناعات المصدّرة. فقد تم إنشاء العديد من مناطق التجارة الحرة لجذب الإستثمارات الأجنبية الموجّهة للسوق الحرة. إعتمدت ماليزيا – حصراً – على الإستثمار الأجنبي في تحريك صادراتها.

ففي سنة 2019 شحنت ماليزيا ما قيمته 238 مليار دولار إلى جميع أنحاء العالم، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 18% عن سنة 2015، وانخفاضاً بنسبة 3% من سنة 2018.[29]

تستورد الصين بنسبة 14% من إجمالي صادرات ماليزيا السنوية، تليها سنغافورة 13.9%، الولايات المتحدة 9.7%، هونغ كونغ 6.7%، اليابان 6.6%.

أما من حيث الترتيب القاري، تم بيع 72% من السلع الماليزية إلى الدول الآسيوية، و10% إلى الدول الأوربية، 3.6% إلى أندونيسيا.[30]

الجدول (2): تطور الصادرات الماليزية خلال الفترة (2012–2018) بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
حجم الصادرات	202.2	232.2	231.6	232.9	248.5	274.9	301.9

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات:

أ- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: دليل الإحصاءات وملفات البيانات 2022.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (19) عدد (4) 2023

ب-صندوق النقد والإحصاءات المالية الدولية، 2022.

صادرات التكنولوجيا المتقدمة (% من صادرات السلع المصنوعة) لماليزيا

الشكل (4) ماليزيا المتصدرة في نسبة الصادرات عالية التقنية إلى إجمالي الصادرات 2017

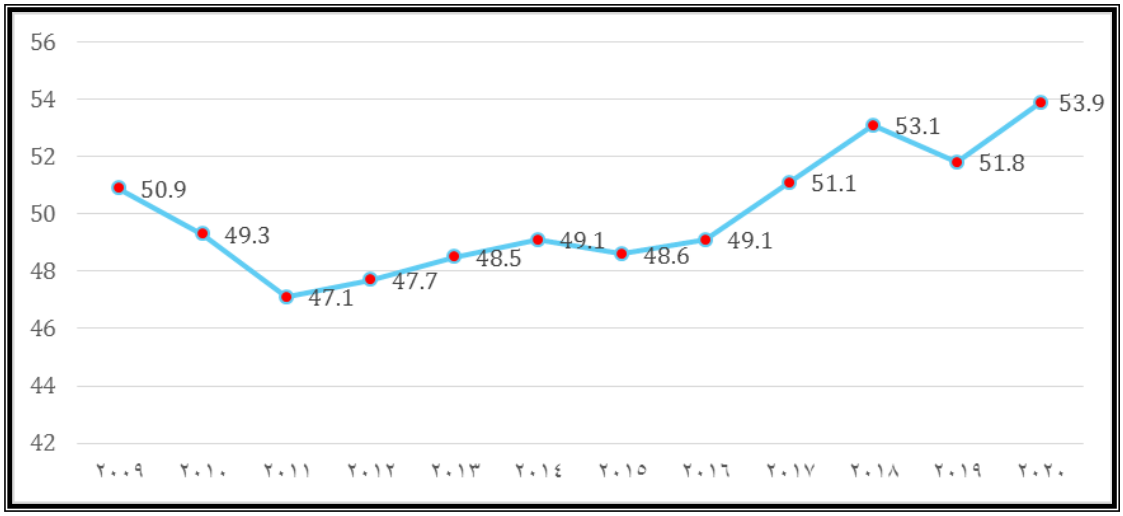

Source: Cornell.INSEAD.(2017)."The Global Innovation . Index: Innovationg The World.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (19) عدد (4) 2023

الشكل (5) ماليزيا المتصدرة في نسبة الصادرات عالية التقنية إلى إجمالي الصادرات 2017

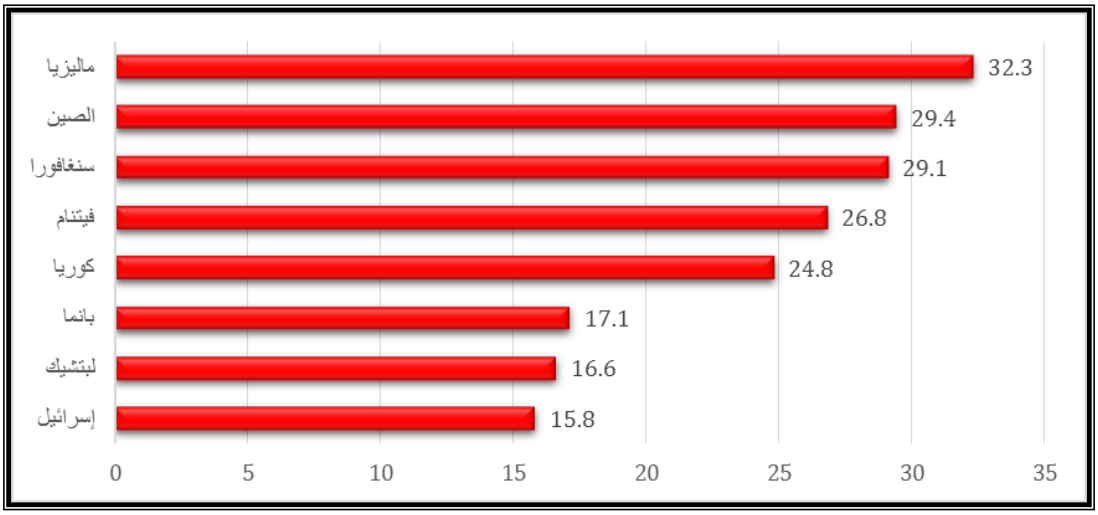

Source: Cronell. INSEAD. (2017). "The Global Innovation Index: Innovating the world.

منذ إطلاق عمليات التصنيع الموجّهة للتصدير في عام 1971، تم نقل الشركات متعددة الجنسيات إلى ماليزيا، مما أدى إلى التوسع السريع في الصادرات المصنعة، مما ساعد البلاد إلى واحدة من أكبر المصدرين الرائدين في العالم في مجال السلع الكهربائية والألكترونية. ففي عام 2013 فقط، إستأثرت ماليزيا بنسبة 66% من الصادرات العالمية للدوائر المدمجة والمكونات الألكترونية الأخرى.[31]

ثانياً: رقمنة الاقتصاد الماليزي:

أدى النمو السريع الى تصاعد وتيرة التحول الاقتصادي في ماليزيا من اقتصاد كثيف العمال إلى اقتصاد كثيف اللإبتكار. ثم دمج هذا الهدف في رؤيتها الطويلة إلى الأمام 1991، والذي يهدف إلى تحقيق مستوى دخل مرتفع بحلول عام 2020. بينما أبلت ماليزيا بلاءً حسناً خلال العامين الماضيين فيما يتعلق بالإصلاح الهيكلي، فكانت هناك العديد من المناطق التي لاتزال تتطلب إهتماماً إذا ما رغب هذا البلد في تحقيق هدفه، لذا أكدت السياسة الوطنية للعلوم والتكنولوجيا (2013–2020) على توليد واستخدام المعرفة، وتنمية المواهب وتنشيط الإبتكارات في مجال الصناعة، وتحسين إطار الحوكمة، فيما يتعلق بالعلوم والتكنولوجيا والإبتكار في دعم هذه المرحلة، ومع ذلك فإن العديد من القضايا في المراحل السابقة كانت قد أُقرّت في سنوات سابقة، ولكنها لم

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (19) عدد (4) 2023

تتحقق، أصبحت حاضرة في هذه المرحلة التي تشتمل على قضايا نشر التكنولوجيا ومساهمة القطاع الخاص في البحث والتطوير والإبتكار والتسويق والرصد والتقييم.[32]

حققت ماليزيا نقلة نوعية في الاقتصاد الرقمي من خلال الإعتماد على الإستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشريطة بعد أن تم وضع سياسات واستراتيجيات تشجع الإبتكار وتحفز البحث والتطوير، وبذلت مجهودات لتطوير التعليم. فماليزيا تشهد اليوم تصاعداً في زيادة القيمة المضافة، وهي تركّز حالياً على جذب صناعة التقنيات العالية، إذ نجحت في التحول من دولة زراعية بدائية إلى دولة متقدمة، بل ومن أهم البلدان المصدرة للثقافة العالية.[33]

يمكن تبرير العودة السريعة إلى النمو الإيجابي الذي بدأ منذ عام 2010 ببرامج التحفيز التي تبنتها الحكومة الماليزية منذ ذلك الوقت،[34] فقد قامت وزارة التنمية البشرية ووزارة العلوم الماليزية في تحقيق الرؤية الوطنية في بناء اقتصاد صناعي جديد (رقمي).[35]

الإطار (1) الرؤية الوطنية في بناء الاقتصاد الرقمي لماليزيا

- ❖ إنجاز التفوق التكنولوجي وتسويق نتائج النحوت والمساعدة في التجهيز الصناعي وتوفير الإستشارات القانونية والحلول التكنولوجية، وثم تحديد أهداف هذه المراكز.
- ❖ توفير الإستشارات التكنولوجية.
- ❖ توفير حلول هندسية وتطويرية عملية.
- ❖ التعهد بالمشاركة في شبكة المعلومات وفي توسيعها.
- ❖ التعهد والمشاركة في تصميم البنية التحتية وفي تنفيذها.
- ❖ تشجيع البحوث والإختراع والإبتكار التكنولوجي، وفي تطوير الوسائط الرقمية.

المصدر: قام الباحث بتلخيص المعلومات بالإعتماد على المراجع التالية:

1- عبد الحسن الحسيني، مصدر سابق، ص368.

2- أحمد محي الدين محمد التلباني، مصدر سابق، ص28.

3- S.K.Jomo."Whither Malaysia's New Economic policy?" Pacific Affairs.Vol.63.Issue 4.1990.P.469-499.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (19) عدد (4) 2023

الإطار (2) أهم المؤسسات والمعاهد التي تعنى بتقانة المعلومات

• المعهد الماليزي للبحوث والتطوير في الميكرو ألكترونيات عام 1984 (MIMOS)	وهو يختص في بناء اليد العاملة الماهرة (عمال المعرفة k– workers) وهو مؤسسة تابعة لرئيس مجلس الوزراء، والتي تتألف من شبكة من المؤسسات والشركات والمنتسبين إليها.
• المركز الوطني للحماية والطوارىء في تكنولوجيا المعلومات والإتصالات (YSER) عام 2001.	وهو معهد تابع إلى رئيس الوزراء، مهمته تطوير ماليزيا.
• المؤسسة التعاونية المشتركة بين MIMOS وجمعية التطوير الإنمائي الصناعي (CIDB) عام 2001.	وهو يهدف إلى زيادة القدرة التنافسية لقطاع البناء الصناعي الماليزي وإجراء البحوث لمكننة الصناعة.
• الهيأة الماليزية للتنمية الصناعية (MIDA) عام 1967.	وهي تخص المستثمرين في توفير كل المعلومات المهمة عن المزايا الإستثمارية، وتهيئة كل الأجواء للقيام بالأعمال الإستثمارية.

المصدر: قام الباحث بتلخيص المعلومات بالإعتماد على المراجع التالية:

1- متوفر على الشبكة العنكبوتية للمعلومات: https://mqqal.com/2017/08.

2- متوفر على الشبكة العنكبوتية للمعلومات: https://www.easyunime.com/malaysia.

3- سعد علي حسين: تجربة التنمية الماليزية، دراسة في الأبعاد السياسية والاقتصادية والإجتماعية، أطروحة دكتوراه – منشوره، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ص40.

وجرى تأسيس (حدائق تكنولوجية)(*) متخصصة في المجالات الإنتاج والأعمال الخاصة، مثل حديقة ماليزيا التكنولوجية في (بوكيت جليل) في كوالالمبور (Technology Park Malaysia in Bukit Jalil)، والحديقة التكنولوجية في (كوال كوليم Kiual Kulim)، وحديقة التكنولوجيا العالمية في الولاية الشمالية في (كوداح Northen State of Kedah) التي قامت بمهام بحوث وتطوير وتصنيع وإنتاج وتسويق في التكنولوجيا العالمية.[36] وقد عُدّت هذه الحدائق التكنولوجية مراكز تطوير شاملة ومتقدمة للبحوث الصناعية المتقدمة، غَطت كل واحدة منها أكثر من 300 هكتار، وشملت في مرحلة بنائها الأولى أبنية ذات وظائف محدّدة.[37]

ولم يكن نجاح ماليزيا في تطوير اقتصادها وزيادة قدرتها على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر إلا نتيجة عوامل عديدة، أبرزها إهتمامها بتنمية المورد البشري وتطويره، والذي ساعدها على

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (19) عدد (4) 2023

توفير قدرات علمية مؤهلة إستطاعت جذب الشركات الإستثمارية العالمية إلى ماليزيا، أسهم بشكل كبير في حدوث تحولات هيكلية جذرية في الاقتصاد الماليزي، وأصبح القطاع الصناعي هو العصب الرئيس لهذا الاقتصاد، بدلاً من القطاع الزراعي الذي احتل هذه المكانة لفترة طويلة من قبل، فقد احتلت ماليزيا مراتب متقدمة عالمياً في مجال تصنيع أشباه الموصلات والرقائق الألكترونية، ثم وظفت قدراتها العلمية والتعليمية كأداة مهمة لبلوغ مرحلة الاقتصاد المعرفي القائم على تقنية المعلومات والإتصالات.

وقد أدى توفر القدرات العلمية والتعليمية في تطوير النظام التعليمي إلى إحتلال ماليزيا المركز الثامن والعشرين عالمياً في مؤشر الجاهزية الشبكية من بين 134 دولة شملها تقرير التنافسية العالمي لقطاع تقنية المعلومات (The Global Information Technology Report 2009 (GITR).

ويوضّح مؤشر الجاهزية الشبكية (Networked Readiness Index) "NRI" مدى جاهزية الدولة للمشاركة في التطورات الحديثة في مجال تقنية المعلومات والإتصالات والإستفادة منها. ويتكون مؤشر الجاهزية الشبكية من ثلاثة مؤشرات فرعية، هي:[38]

1- مؤشر البيئة التقنية: يقيس هذا المؤشر مدى درجة تميز البيئة التي توفرها الدولة لتحسين وتطوير إستخدام تقنية المعلومات والإتصالات بشكل كفء وفعال.

2- مؤشر الجاهزية: يقيس هذا المؤشر مدى قدرة الأفراد ومؤسسات الأعمال والحكومة، على تحسين وتطوير الإمكانات المستقبلية لتقنيات المعلومات والإتصالات.

4- مؤشر الإستخدام: يقيس هذا المؤشر درجة إستخدام وتطبيق تقنية المعلومات والإتصالات من قبل الأفراد ومؤسسات الأعمال والحكومة.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (19) عدد (4) 2023

الجدول (3) مؤشر الجاهزية الشبكية لماليزيا مقارنة ببلدان مختارة وترتيبها عالمياً بين عامي 2016 – 2009

العام / الدولة	قيمة مؤشر الجاهزية الشبكية		الترتيب العالمي	
	2009	2016	2009	2016
الإمارات العربية المتحدة	4.76	5.3	27	26
ماليزيا	4.76	4.9	28	31
قطر	4.68	5.2	33	27
السعودية	4.28	4.8	40	33
الأردن	4.19	4.2	44	60
الصين	4.15	4.2	46	59
الهند	4.03	3.8	54	91
مصر		3.7		92

تم تجميع البيانات بمعرفة الباحث باستخدام المصدر التالي:

Geneva.2009.P.109.200 world Economic Forum. The Global Information Technology Report 2008.

وتتراوح قيمة مؤشر الجاهزية الشبكية بين (1–7)، والدرجة 7 هي الأفضل، في حين أن الدرجة 1 هي الأسوأ، كما جاء في تقرير عالمي لتقنية المعلومات لعام 2016 World Economic forum.

لقد مارست الشركات الأجنبية الوافدة إلى ماليزيا دوراً مهماً في التحول الهيكلي للاقتصاد خلال العقدين الأخيرين، مما وضع هذا الاقتصاد في مقدمة الاقتصادات المصنّعة حديثاً.[39]

وقد كان الإنفتاح على الأفكار والتقنيات الأجنبية أحد العوامل المهمة في تطور ماليزيا الناجح والمعتمد على زيادة الإنتاجية، وذلك في سعيها للّحاق بركب الدول المتقدمة. وقد ركزت ماليزيا – بشكل كبير – في الحصول على الإستثمار المباشر الناقل للتقنية الحديثة، وخصوصاً من اليابان، أطلقت عليها إسم "ماي ديجيتال". وتهدف الخطة إلى التسريع نحو الاقتصاد الرقمي من خلال التحول نحو إنتاج واستخدام التقنيات الرقمية من قبل الأفراد والشركات والحكومة، بما يسهم في إثراء وتحسين رفاهية جميع الماليزيين، وتحقيق تنمية إجتماعية واقتصادية مستدامة.

وتسعى ماليزيا من وراء خطة " **ماي ديجيتال** " الإستراتيجية إلى تشجيع رواد الصناعة على أن يكونوا منتجين ومستهلكين لنماذج تجارية مبتكرة،[40] يدل على قدرتها بهذه الرؤية الاقتصادية ضمن مساعيها المستمرة في الإنتقال نحو الاقتصاد الرقمي، والعمل على تسريع التحول الرقمي في

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (19) عدد (4) 2023

البلاد. عملت في عام 2018 – كما هو الحال في الأعوام السابقة – على إجراء العديد من الفعاليات، وإطلاق المبادرات المختلفة في مجال تطوير تكنولوجيا المعلومات والإتصالات الذي يخدم القطاع الرقمي. كل ذلك يصب في المصلحة التي تسعى إليها الحكومة الماليزية بحلول 2020، وهو الوصول إلى نمو نسبته 20% من التجارة الألكترونية. وإلى إنتاج رأسمال بشري ذي كفاءة عالية قادر على المنافسة.[41]

وبناءً على ما جاء في خطة "ماي ديجيتال" قامت الحكومة الماليزية بتنفيذ المشروع على ثلاث مراحل أساسية. امتدت في المرحلة الأولى ما بين 2021 إلى 2022 نقل 80% من بياناتها إلى تكنولجيا الحوسبة السحابية، وأعلنت عن نيتها إطلاق تطبيق عالي الكفاءة للقيام بعمليات الإستشراف المبني على تحليل البيانات الضخمة، وتهدف هذه المرحلة – بشكل عام – إلى تطوير الأسس الرقمية اللازمة لتنفيذ خطة "ماي ديجيتال" بوقت قياسي. أما في المرحلة الثانية، الممتدة ما بين 2023 إلى 2025، فتهدف الحكومة من خلالها إلى تسريع التحول الرقمي الشامل عبر الاقتصاد، والربط رقمياً بين المجتمع من جهة، وجميع مستويات الأعمال من جهة أحرى. وتعنى المرحلة الثالثة – والأخيرة – والتي تمتد ما بين 2026 إلى 2030 تتولى فيها رسم خارطة طريق ضرورية لنمو الاقتصاد الرقمي الماليزي بشكل قوي ومستدام في العقود القادمة، مما سيجعل ماليزيا لاعباً إقليمياً رئيسياً للمنتجات الرقمية، بل و مزوداً للحلول الرقمية.[42]

وفي ختام هذا المبحث، نود أن نشير إلى أن الحكومة الماليزية قدمت 20.7 مليار رنجيت ماليزي من الحوافز النقدية وغير النقدية لأكثر من خمس سنوات، بدءاً من عام 2019، لمساعدة الشركات الماليزية على الإنتقال إلى الثروة الصناعية الرابعة (IR4.0)، ونَقَل وزير المالية الماليزي (ليم جوان إنج) عن وزارة الإحصاء .أدى بالاقتصاد الرقمي الذي شكّل 18.5% من إجمالي الناتج المحلي للبلاد في عام 2018.

وإن جهود الحكومة تتوقع إرتفاع النسبة إلى 21% بحلول 2022، مع إضفاء الطابع الرقمي على الاقتصاد، والتأكيد على إثبات مستقبله من خلال الإستثمارات في البنية التحتية الرقمية،

مع إضفاء الطابع الرقمي على الاقتصاد، والتأكيد على إثبات مستقبله من خلال الإستثمارات في البنية التحتية الرقمية، مع الدعم المتواصل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في تبنيها لهذه الثروة (IR4.0).

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (19) عدد (4) 2023

ثالثاً: استشراف التحول الرقمي في العراق:

التحول الرقمي في العراق (Digital Transformation):

هو عملية تحويل نموذج أعمال المؤسسات الحكومية أو شركات القطاع الخاص إلى نموذج يعتمد على التقنيات الرقمية في تقديم الخدمات وتصنيع المنتجات وتسيير الموارد البشرية. ترصد الشركات الكثير من الإستثمارات والموارد لتحقيق أهدافها المتعلقة بالتحول الرقمي الألكتروني، ولكنها لاتزال تواجه صعوبات وتحديات كبيرة في إنجاح هذه العملية، على الرغم من قناعة أغلب الشركات بأن التحول الرقمي مسألة حيوية وبالغة الأهمية، لذلك نجد العديد من الشركات غير واثقة تماماً في قدرتها على النجاح في هذا التحول. ويظن معظم المسؤولين أن شركاتهم – أو مؤسساتهم – لا تتمتع بالمهارات والقدرات اللازمة لتحقيق طموحها الرقمي. ويعتمد التحول الرقمي على صياغة إستراتيجية رقمية إنطلاقاً من تشخيص الوضع الراهن وتحديد الفجوة بين القدرات الرقمية الحالية وما يجب أن تكون عليه في المستقبل، ثم العمل على تنفيذ الإستراتيجية من خلال تخصيص الموارد اللازمة، سواء كانت مالية أو بشرية، أو تجهيزات وآلات ومراقبة تنفيذها والتقييم المستمر لنتائجها.

يمر العراق – منذ زمن بعيد – بمرحلة مخاض عسير، ويواجه مخاطر داخلية وخارجية، إضافة إلى تخلف قطاعاته الاقتصادية منذ ثلاثة عقود عن باقي دول المنطقة والعالم. فقد تراجع العراق عن جميع دول المنطقة في مؤشرات تطور تكنولوجيا المعلومات والإتصالات والتكنولوجيا الرقمية، والمنصات الحكومية الرقمية، ومعدلات إنتشار الأنترنت والخدمات الرقمية ذات النطاق العريض. فالعراق يحتل المرتبة (172) من أصل (190) بلداً في خدمات الحكومة الألكترونية، والمرتبة (154) للخدمات الألكترونية الموجّهة لدعم الأعمال، وهو الآن خارج تصنيف المنتدى العالمي للتنافسية الذي يهتم بالمهارات التعليمية والرقمية المطلوبة للثورة الصناعية الرابعة، في الوقت الذي تتصدر دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة سبعة وعشرين عالمياً، وقطر المرتبة الثلاثين لأفضل الاقتصادات الرقمية.[43]

ومن البديهيات و المسلَّم بها، أنّ الاقتصاد الرقمي في أية دولة، وخاصة تلك الناشئة، ومنها العراق، يجب أن تتوافق طردياً مع متطلبات العصر التقني، والتي ستؤدي إلى زيادة الرخاء والإستهلاك في اقتصاداتها الناشئة،[44] فضلاً عن زيادة الوعي التثقيفي بشأن الأثر البيئي للإستهلاك، والنمو السريع في حالة التجارة الألكترونية مع دول العالم ككل، لذلك فإن أهم الفرص

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (19) عدد (4) 2023

والتحديات التي تواجهها الدولة العراقية هو التوافق التام في مجال التكنولوجيا الرقمية، أو ما يسمى بالثورة الرابعة،[45] والتي جعلت الحياة أسهل بكثير للمستهلكين في تعزيز الاقتصاد الرقمي أيضاً بالتطورات التكنولوجية وأنماط إستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات المرتبطة بها التي ترفع الإبتكار الرقمي. ويستخدم العديد من التطبيقات المستعملة في الهواتف الذكية للحصول على مجموعة متنوعة من الخدمات المفيدة، والإتصال بالأصدقاء والأقران عبر الشبكات الإجتماعية، وإجراء عمليات الشراء والبيع والمعاملات المصرفية على الأنترنت، وتسهم هذه التطبيقات ليس في تطوير الخدمات فحسب، بل أيضاً في إنتاج البيانات. ومن خلال تحليلها في تعزيز الإبتكار القائم على البيانات، مما يؤدي إلى خلق القيمة وتشجيع ظهور منتجات وعمليات وأسواق جديدة، يضاف إليها الاقتصاد التشاركي الذي يمثل نوعاً من أنواع خدمات الوساطة (يوصف بمنصة ألكترونية للتواصل) المتاحة على الأنترنت، والتي تساعد على الربط بين العرض والطلب على الخدمات أو السلع، أو حتى التمويل، ويمكن أن تقوم هذه المنصات على أساس ربحي، حيث يفرض صاحب المنصة رسوماً يدفعها التجار عموماً، أو على أساس ربحي.[46]

لاشك أن التكنولوجيا تُعدّ عاملاً أساسياً لتحقيق مسيرة التنمية الاقتصادية وبناء مجتمع آمن وموحد، في ظل إدارة مناسبة لموارد البلاد من خلال العصر الرقمي الحالي. وتبرز هذه الأهمية في التحول لبناء مجتمع ذكي ومتصل للمساهمة في تنويع الاقتصاد وتعزيز الإنتاجية، وتنمية الكفاءات، وبالتالي بناء اقتصاد رقمي قائم على المعرفة، وإليكم نظرة عامة لأداء الدولة في الأبعاد الإستراتيجية لبعض المؤشرات، التي أصدرها مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي 2020، التي جاء بها العراق ضمن المجموعة الثالثة للدول العربية، التي كانت تحتاج لتنشيط رقمي، ومزيد من الإستثمارات لتعظيم قدراتها في البنية التحتية الرقمية، ومن الدول الحاصلة على الترتيب من 13–22، وهي (العراق – سوريا – موريتانيا – اليمن – السودان – جيبوتي – فلسطين – جزر القمر – ليبيا – الصومال).[47]

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (19) عدد (4) 2023

الجدول (4) أداء العراق في الأبعاد الإستراتيجية لبعض المؤشرات ترتيبه ضمن الدول العربية

المؤشر	المحاور	القيمة	الترتيب
الأسس الرقمية	المحور المؤسسي للبنية التحتية	27.62	13
الإبتكار	التعليم والمهارات والإبتكار والمعرفة والتكنولوجيا	25.57	20
الحكومة الألكترونية	الحكومة الألكترونية	32.24	15
الأعمال الرقمية	بيئة الأعمال والجاهزية الرقمية نحو أسواق التمويل	29.02	19
المواطن الرقمي	التعليم والمهارات للبنية التحتية	37.38	13

المصدر: مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي، 2020.

التي يبين فيه المقياس المعياري لأداء الدول العربية في قدرات ومقومات الاقتصاد الرقمي الذي يمثل (76.07). فالتحول الرقمي في العراق يكون في عدة إتجاهات، أهمها النمو الاقتصادي ويكون في إتجاهين، الأول يكون بشكل مباشر من جانب العرض عن طريق القنوات الآتية:[48]

1- إنتاج السلع والخدمات التي تساهم مباشرة في القيمة المضافة الكلية المتولدة في الاقتصاد المحلي.
2- الزيادة في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في الاقتصاد المحلي.
3- إستخدام رأس المال التكنولوجي في إنتاج السلع والخدمات الأخرى.
4- المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي وخلق فرص العمل.
5- الزيادة في الإيرادات الحكومية.
6- إجراءات تغيير في رصيد ميزان المدفوعات.

أما بالشكل غير المباشر، فتأثيره سيكون على النمو الاقتصادي، ويحدث من خلال استخدام التكنولوجيا في القطاعات الأخرى للاقتصاد المحلي.

وإن استخدام التكنولوجيا يزيد من حجم المعرفة الجديدة، فاستخدام الأنترنت – على سبيل المثال – له أثر كبير في نشر المعرفة في الاقتصاد المحلي، كل هذا يؤدي إلى تحسين جودة المنتجات القائمة، وإنتاج منتجات جديدة من ناحية، وزيادة إنتاجية عوامل الإنتاج الكلية للاقتصاد المحلي من ناحية أخرى، وهو ما يؤدي – في النهاية – إلى تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الدخلي للاقتصاد، أنظر الشكل (6).

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (19) عدد (4) 2023

الشكل (6) علاقة التحول التكنولوجي بالنمو الاقتصادي

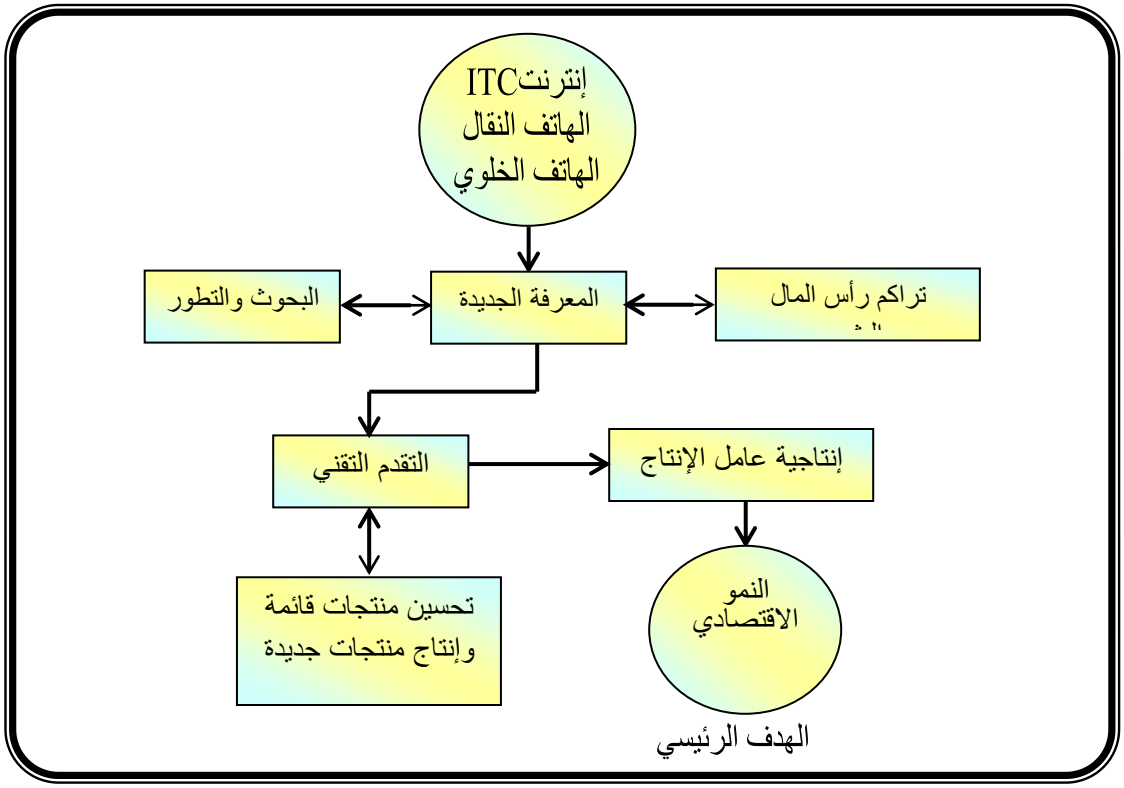

Source : Asia Research Centre. "Foreign Direct Investment in countries of the Indian Ocean Rim Association for Regional cooperation'.2001.

وعليه، فإن أهمية التحول الرقمي في العراق تتمثل بـ:[49]

أ) تعتمد على العقول البشرية بشكل رئيس، أما في باقي الأمور، فتعتبر مساندة لها، كونها المحرك الأساسي للاقتصاد.

ب) تحسين المراكز التنافسية، حيث تقوم تكنولوجيا المعلومات وأدواتها المختلفة مثل الأنترنت في تحويل وتغيير أنماط الأداء الاقتصادي في المال والأعمال والتجارة والإستثمار من الشكل التقليدي إلى الشكل الفوري.

ج) زيادة إندماج اقتصاد الدولة في الاقتصاد العالمي، وزيادة فرص التجارة العالمية والوصول إلى الأسواق العالمية والقطاعات السوقية التي كان من الصعب الوصول إليها في الماضي.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (19) عدد (4) 2023

د) سهولة إتخاذ القرارات: يمكن من خلال الاقتصاد الرقمي الحصول على المعلومات بسهولة جداً، تساعد مهارات إدارة المعلومات على الإستخدام الفعال لها وتوظيفها لخدمة القرارات والسياسات الاقتصادية في مختلف الدول.

الاستنتاجات

1- أن الاقتصاد الرقمي أكثر تقدماً من مجرد استخدام الحاسوب لأداء المهام التي تتم تقليديًا أو بشكل يدوي، وأصبح هذا الاقتصاد له أثر مهم في تحقيق الفرص والحاجة المُلحة إلى المنظمات والأفراد، ويدفعهم إلى استخدام هذه التقنيات الرقمية، لغرض تنفيذ تلك المهام بشكل أفضل، وبجودة أعلى.

2- ان التطور التكنولوجي في عصر العولمة والثورة المعلوماتية الغير مسبوقة، بحيث أصبحنا اليوم في مواجهة اقتصاد رقمي أفرز تطور الأنشطة الاقتصادية ذات الصلة بالتقنيات الرقمية.

3- الاقتصاد الرقمي The Digital Economy فهو يقلل التكاليف وسرعة في الانجاز ودقة في العمل وتخفيض الاخطاء وكذلك يقضي على إمكانات الفساد والرشوة كما يحقق الشفافية لسهولة الوصول الى المعلومة بالإضافة يقلل نسبة الاخطاء الى 1%.

4- كل ما توصلت اليه دولة (ماليزيا) كان بفضل الدعم الحكومي لقطاع التكنولوجيا والمعلومات.

5- كل ما توصلت اليه دولة (ماليزيا) من نمو في الناتج المحلي الاجمالي كان بفضل التحول الرقمي الذي طال جميع القطاعات قلة الدعم الحكومي في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العراق جعل العراق متأخراً في مجال الرقمنة.

6- ضعف البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العراق جعله من الدول المتخلفة في مجال الرقمنة.

7- قلة الدعم الحكومي في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العراق جعل العراق متأخراً في مجال الرقمنة.

التوصيات

1- على الدول النامية والمتأخرة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ان تحذو حذو دول (ماليزيا) في تطوير بناها التحتية في المجال .

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (19) عدد (4) 2023

2- التحول الرقمي لابد دخول تطبيقاته في شتى مجالات الحياة .

3- استخدام الاقتصاد الرقمي في الفعاليات الاقتصادية يولد القيمة المضافة .

4- استخدام الاقتصاد الرقمي في الفعاليات الاقتصادية يؤدي الى نمو في الناتج المحلي الاجمالي .

(*) ماليزيا: موقعها الجغرافي: تقع في الجزء الجنوبي الشرقي من قارة آسيا، وتطل على بحر الصين الجنوبي من جهة الشمال، تبلغ مساحتها (329.758)كم^2، يحدها من الجنوب (أندونيسيا وتايلندا) وبحر الصين الجنوبي من الشمال، ويتألف إتحاد ماليزيا من:

1- ماليزيا الغربية: ويتألف من دولة الملايو، والتي يتكون من 11 ولاية إتحادية، من بينها العاصمة كوالالمبور.

2- ماليزيا الشرقية: وتضم ولايتي صياح وسرواك.

3- مجموعة الجزر الصغيرة التي تقع بالقرب من شبه جزيرة (الملايو) من جزيرة (بورنيو)، وتبلغ مساحة هذه الجزيرة حوالي 3300 كم^2.

المصادر

(1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية لعام 2007-2008.

(2) هاجر العبادي: زوم على ماليزيا، 2011. متوفر على الشبكة العنكبوتية للمعلومات:
www.almouharrer.com/ar/2012-08-29.

(3) حسين العلمي: دور الإستثمار في تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة مقارنة بين ماليزيا وتونس والجزائر، رسالة ماجستير، الجزائر، 2013، ص96.

(4) أحمد محي الدين محمد التلباني: التجربة الاقتصادية الماليزية – التقويم والدروس المستفادة، قسم الاقتصاد، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، 2019، ص9.

(5) Archived copy. Archived from theoriginal No. 3 May 2019. Retvieved. Unknown Parameter/ dead-ur1= ignored.

(6)GDP per capital. Current prices. Imf.org. Retrieved 2017-09-19.

(3) Boulton. William; Pecht. Michael; william; Wennberg. Sam (May 1997). Electronics Manufocturing in the Pacific Rim. World.

(4) Malaysia. A StatistEconomy. Infernalramblings. Com. Retrieved 1 November 2010.

(9) جودة حسنين جود: جغرافية أورسيا الإقليمية، منشأة المعارف بالإسكندرية، 2000، ص231-232.

(10) المصدر نفسه ، ص548.

(11) جريدة الشرق الأوسط: رئيس الوزراء الماليزي أمام دول المنطقة – تحديات وعليها العمل لإيجاد آليات لمواجهتها، العدد 9515، 16 ديسمبر 2004. متوفر على الموقع الألكتروني:
http://www.alawsat.com/details.asp?section = 4 &issueno = 9515 & article = 271599&featur.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (19) عدد (4) 2023

(1)World Economic Out (Septmber). "International Monetary Fund.
(13)http://reports.Weforum.org/global-Competitiveness-index/copectitiveness-rankings.
(14) http://data.worldbank.org/indicator/Tx.VAL.TECH.CD?

(*) MPOB: وهو مجلس زيت النخيل الماليزي،ويمثل وكالة حكومية مسؤولة عن تعزيز وتطوير زيت النخيل في ماليزيا.

(**) غطاء الغابوي: ويسمى الغطاء الحرجي، وهو مساحة الأرض النسبية (بالنسب المئوية) أو المؤكدة بالكيلومترات المربعة أو الأميال المربعة التي تغطي الغابات أو مظلة الغابات المفتوحة.

(***)نجيب وهاب: هو الرئيس التنفيذي لجمعية زيت النخيل الماليزي، الذي نشر تصريحاته في شركة بلومبرغ الإعلامية الأمريكية في عام 2021، التي تحضى بتوقيع نجيب وهاب بأن الإنتاج سينخفض لأقل من 18 مليون طن.

(15) Plm oil There to Indonesia's orangutans-BBC News. 2018-Jaunuary.

(16) تشويوين: ماليزيا – التحول الاقتصادي يعزز صناعة زيت النخيل، جمعية كيميائيي النفط الأمريكية، يناير، 2013.

(17) متوفر على الشبكة العنكبوتية للمعلومات: https://www.aleqt.com/2009/05/01/article.

(18) Goh Soo Khoon and Wong koi Nyen.."Analyzing The productivity-wage-Unempolyment Nexus in Malaysia: Evidence from the Macroeconomic perspective." International Research journal of Fina and Economics. Issue 53.2010.p.1.

(19) Overview of Goods and Services Tax (GST) in Malaysia.3ecpa.com.my Retrieved 2 Jul 2017.

(20) أحمد محبي الدين محمد التلباني، مصدر سابق، ص58.

(21) المركز الديمقراطي العربي: مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد3، يونيو، 2017.

(22) ناصر يوسف: ديناميكية التجربة اليابانية في التنمية المركبة، دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010.

(23) هيأة التنمية الماليزية: الإستثمار في ماليزيا، 2010.

(24) R.S.Milne & Diane K.Mauzy (1999): "Malaysyan Politics under Mahatir". outledge. P.58.

(25) محسن محمد صالح: النهوض الماليزي، قراءة في خلفيات ومعالم التطور الاقتصادي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، 2008، ص74–75.

(26) جابر سعيد عوض: ماليزيا والإطار التنظيمي للتعاون الإقليمي في منطقة جنوب شرق آسيا (أسيان)، مجموعة من الباحثين في كيان ماليزيا وجنوب شرق آسيا، برنامج الدراسات الماليزية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2009، ص16.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (19) عدد (4) 2023

(*) MTR: رمز العملة الماليزية (الرينغت)

(27) ميشيل تودارو: التنمية الاقتصادية، ترجمة ومراجعة: محمود حسيني ومحمود حامد محمود عبد الرزاق، دار المريخ للنشر، الريض، المملكة العربية السعودية، 2006، 557-558.

(28) زينة الريال: المناطق الحرة والتحتية – حالة المناطق الحرة الصناعية للتصدير مع دراسة تجربتي تونس وجزر موريس وآفاق إنشائها في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1997، ص21. متوفر على الشبكة العنكبوتية للمعلومات: www. Marocdroit.com.

(29) متوفر على الشبكة العنكبوتية للمعلومات: أكبر 10 صادرات لدولة ماليزيا https://anamusa.fer.com/

(30)Eco-Malaysis (My5) Exports. Imports. and Trade Partners". Atlas. media. mit. edu. 24-03-2019.

(31) Wto Internation trrade statistics world. Trade Organization: Geneva.2014.

(32) راجا رامسيه و في جي آرتشاندرت: المساءلة والمراقبة الفعالة (الإبتكار) أمر ضروري لضمان معدل العائد المرغوب في الإستثمار (ماليزيا)، تقرير اليونسكو للعلوم 2015، الفصل 26، ص645.

(33) حري المحظارية: الدعائم الأساسية لبناء اقتصاد المعرفة (التجربة الماليزية نموذجاً)، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية – دراسات اقتصادية، جامعة تيارت، 2017، ص137.

(34) عبد الحسن الحسيني، مصدر سابق، ص368.

(35) أحمد محبي الدين محمد التلباني، مصدر سابق، ص28.

(*) الحدائق التكنولوجية: بأنها موقع جغرافي يجمع الأنشطة البحثية والتعليمية والتدريسية والصناعية والخدمية، يسهّل تبادل الخبرات والتعاون بين المؤسسات، هدفها تحويل البحوث العلمية إلى تطبيقات تكنولوجية، كما تقوم بتمويل الأبحاث العلمية القابلة للتطبيق التكنولوجي.

(36) سعد محمد جيرما زودي: نظرية وممارسة نموذج الحلزوني الثلاثي في البلدان النامية، 2011، ص237.

(37) عبد الحسن الحسيني، مصدر سابق، ص375.

(38) Irena Mia & others (2009)" "Garging the networked readingess of Nations" In the Global Information Technology. Report 2008-2009. world Economic Forum. Geneva.

(39) UNCTAD. The world Investment Report United Nations. New Yor; and Geneva.1997.

(40) متوفر على الموقع:

https:/www.epu.gov.gor.mysites/defult/files2021-02Malaysia-digital-economy.

(41) مركز محمد بن باشر للإبتكار الحكومي: خطة العمل الماليزية للتحول الرقمي بحلول عام 2030 (ماي ديجيتال)، متوفر على الشبكة العنكبوتية المعلوماتية: https://ibtekr.org تم نشره في 2020/6/15.

(42) متوفر على الشبكة العنكبوتية العالمية للمعلومات:

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (19) عدد (4) 2023

blieprint.pdf https://www.idc.com/detdoc.jsp?containerId=pr Ap47491421.

(43) متوفر على الشبكة العنكبوتية للمعلومات: https://www.azzaman.com.

(44) Playcon. Hayward. foundations for correct Building of the Digital Economy in Developed countries. Master Thesis. Dublin National University School of Politics. 2019.

(45) Schmeichmann. Adam Peter. The Fourth Revolution and Information Technology. (Vollheim Press House. Berlin).2020.

(46) الأمم المتحدة: الأسكوا، اللجنة الاقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا، آفاق الاقتصاد الرقمي في المنطقة العربية، دار النهضة، بيروت، 2018.

(47) مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي، كوفيد-19 وضرورة التحول إلى الاقتصاد الرقمي، الرؤية العربية للاقتصاد الرقمي، 2020، ص15.

(48) مجدي الشوربجي: أثر تكنولوجيا المعلومات والإتصالات على النحو الاقتصادي في الدول العربية، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، 2011، ص10.

(49) طالب سلطان حمزة، أرشد حمزة حسن: الاقتصاد الرقمي في الدولة العراقية بين النجاحات والإخفاقات والتحديات، 2020، ص6.